العبادي: الموازنة ناقصة.. وسنزيد الدرجات الوظيفية

□ بغداد/ إياد التميمي

من المؤمل أن تقدم اللجنة المالية تقريرا عن الموازنة الاتحادية، الى رئاسة مجلس النواب بعد ان سلمتها تقريرا آخر، ينطوي على الثغرات الموجودة في المشروع المقدم من الحكومة.

وقال رئيس اللجنة المالية البرلمانية حيدر العبادي ، ان اللجنة قدمت تقريرها النهائي يوم امس الى رئاسة البرلمان وسندعمه بآخر على شكل توصيات من اجل معالجة الثغرات الموجودة في الموازنة.

واضاف العبادي في تصريح للمدى " ان المناقشة حول الموازنة لم تنته لغاية الان، هناك جملة من الملاحظات التي سجلتها اللجنة اثناء اجتماعاتها السابقة "، موضحا" ان الموازنة التي جاءت من وزارة المالية ناقصة حيث لا توجد فيها زيادة في رواتب المتقاعدين كما اشيع في بعض وسائل الاعلام ، مضيفا ان اللجنة خلال اجتماعاتها تبحث عن امكانية زيادة رواتب تلك الطبقة خصوصا الدرجات الدنيا منها ، مع ضمان الا تتحمل الميزانية اعباء اخرى من فصول اخرى بعيدا عن تأثيرات العجز".

واردف قائلا "ان العمل على هذا المنوال ليس سهلا حيث لا توجد صلاحيات في مجلس النواب تحدد سياسات الموازنة حسب الدستور ، مؤكدا على ان الدرجات الوظيفية التي وصلت من وزارة المالية ٥٨ الفا فقط".

وعن امكانية زيادة الدرجات الوظيفية اكد العبادي" ان اللجنة ناقشت الامر وهي عازمة بشكل جدي على رفع الدرجات الوظيفية الى اكثر من الذي جاءت به وزارة المالية للعاطلين عن العمل وخريجي الكليات والمعاهد.

وطالب رئيس اللجنة ان يفعل قانون مكافحة الفقر وادراج المحافظات التي صنفت على انها الافقر على مستوى العراق كمحافظة المثنى والديوانية وبابل وصلاح الدين ، واصفا الموازنة بـ" الضيقة والمعقدة كونها تمتلك عجزا وصل الى ١٣,٦ ٪".

وعن اسباب التأخير في اقرار الموازنة قال العبادي "انه لكثرة عطل البرلمان في وقت كانت اللجنة بأمس الحاجة الى عقد جلسات حتى تتمكن جميع الكتل ابداء ملاحظاتها ومناقشتها بشكل قانوني".

والسبب الاخر حسب قول العبادي "مقاطعة القائمة العراقية جلسات البرلمان مما اربك موضوع النصاب"، متأملا أن يتحقق النصاب في جلسة اليوم كي تتم قراءتها بشكل نهائي ومن ثم تصبح جاهزة للتصويت.

يذكر أن جلسة البرلمان ليوم السبت الماضي شهدت قراءة الموازنة قراءة ثانية بغياب ائتلاف العراقية ، وحضر وزير التخطيط علي الشكري كوزير للمالية بالوكالة لمناقشة الميزانية ومعالجة الثغرات حسب برلمانيين ، كما اعتبر نائب عن كتلة المواطن برئاسة عمار الحكيم علي شبر، أن موازنة العام الحالي ٢٠١٢، والمعروضة أمام مجلس النواب لمناقشتها، غير منصفة للمحافظات.

وقال شبر في حديث لـ(للمدى) إن النواب "جميعاً سجلوا اعتراضاتهم على فقرات في الموازنة، تتعلق بالمحافظات، ونعتقد أنها لم تنصف المحافظات، فضلا عن أن الإخوة في المحافظات جميعهم لديهم اعتراضات ويطالبون بتعديلات كإجراء مناقلة بين فقرات القانون".

ودعا شبر "لإشراك القائمة العراقية في مناقشة الموازنة"، مبيناً أن "هناك تحركا واسعا بهذا الخصوص من التحالف الوطني وخصوصاً الدكتور الجعفري والأخوة الاخرين وكتلة المواطن، ولا بد ان تكون للقائمة العراقية مشاركة وندعوهم للمشاركة والرجوع عن قرارهم بالابتعاد عن مجلس النواب على اعتبار أن مجلس النواب يمثل رأي الشعب ولابد عدم حرمان الشعب من هذه الموازنة التي طال انتظاره لها".

الكردستاني: فشل مؤتمر طالباني سقوط للعمليّة السياسيّة

السهيل يرجّح حلاّ للأزمة بين الكتل بالحوارات المكثّفة

□ بغداد/ المدى

حذر ائتلاف الكتل الكردستانية من انهيار العملية السياسية في حال فشل المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني، في حين رجح نائب رئيس البرلمان ان تشهد الايام المقبلة عودة القائمة العراقية الى مجلسي الوزراء والنواب.

وكان مستشار رئيس الوزراء لشؤون الاقاليم عادل بروارى كشف في تصريح امس الاول لـ(المدى) "ان الساعات المقبلة ستشهد حضور طالباني الى بغداد لاجل التحضير للمؤتمر الوطني".

النائب الكردستاني شوان محمد طه، وصف المؤتمر الوطني المزمع عقده لقادة الكتل السياسية بالفرصة الأخيرة للعملية السياسية

وعن الاجواء التي تحيط بالمشهد السياسي قال طه في تصريح لـ(المدى) " هدوء نسبي بين الكتل السياسية لكثرة وتنوع المشاكل مما يصعب عقد المؤتمر الوطني".

ورأى النائب الكردستاني المؤتمر المرتقب يختلف عن سوابقه، وتابع "ان الازمة السياسية وصلت الى مرحلة حرجة لابد من إيجاد حل لها، ومما يجعل الباب مفتوحا نحو انهيار العملية السياسية الحالية، واذا لم ينجح المؤتمر فعلى الكتل السياسية إيجاد خيارات أخرى".

ومن بين هذه الخيارات اشار طه "هناك من يرى ضرورة الذهاب الى انتخابات مبكرة او تشكيل حكومة أغلبية"، مستدركا "وهذين الخيارين لهما تداعيات غير جيدة".

وحدد طه الخلافات بين الكتل السياسية، مبينا "انها تتمثل بتسمية الوزارات الأمنية والمجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية والتوازن في مؤسسات الدولة خصوصا المؤسسات الأمنية وكذلك تحديد الصلاحيات لمجلس الوزراء وفق النظام الداخلي لهذا المجلس ولم يتم حسم هذه الملفات وظهرت مشكلة الأقاليم ومن ثم ظهرت مشكلة نائب رئيس الوزراء طارق الهاشمي وبعدها مشكلة نائب رئيس الجمهورية صالح المطلك ومن ثم مشاركة عصائب أهل الحق في الحكومة ورفض التيار الصدري لهم".

ورفض النائب الكردستاني تأجيل حل هذه المشاكل، وقال "إذا تأخرنا في حسمها سوف تظهر مشاكل اخرى"، مطالبا الكتل السياسية بأن تكون جادة في ايجاد الالية لحل المشاكل العالقة فيما بينهم وعدم تأخر حسم أزماتنا الى وقت آخر لان في هذه المرحلة لا مجال للتأخير.

وفي سياق متصل اعلن النائب الاول لرئيس مجلس النواب الدكتور قصي السهيل ان الايام الماضية شهدت حوارات مكثفة من اجل الوصول الى حل للازمة السياسية.

وقال في تصريح صحفي ان" هناك فسحة من التفاؤل لحل القضايا العالقة اذ ان هناك رغبة من جميع الاطراف للوصول الى حل كما ان هناك حركة للكتل السياسية للوصول الى مشتركات معينة ".

واشار الى ان الجميع يدرك حاليا ان العملية السياسية في البلد لن تسير الا بتقديم التنازلات المتبادلة والتوافق لكن ليس على حساب الدستور والقانون اذ اننا لا نريد ان يكون الخطأ المرتكب عرفا سياسيا يجرى التعامل وفقا له مستقبلا".

وتوقع بان تعود القائمة العراقية الى جلسات مجلسي النواب والوزراء قريبا مشيرا الى" ان المقاطعة لها آثار سلبية في متابعة المصالح العامة للشعب".

يذكر أن العلاقة بين ائتلافي العراقية ودولة القانون تشهد توتراً مزمناً في ظل بقاء نقاط الخلاف بينهما عالقة من دون حل، منها اختيار المرشحين للمناصب الأمنية في الحكومة، وموضوع التوازن في المناصب والشراكة، وتشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية العليا الذي اتفقت الكتل على تأسيسه في لقاء أربيل ولم تتم المصادقة على قانونه حتى الآن، فضلاً عن المواقف المتخذة تجاه عدد من الدول الإقليمية أبرزها إيران وسوريا، وقد تفجر هذا الخلاف، بعد صدور مذكرة إلقاء قبض بحق نائب رئيس الجمهورية الهاشمي بتهمة الإرهاب ، وطلب رئيس الوزراء نوري المالكي سحب الثقة من نائبه صالح المطلك على خلفية وصفه للمالكي بالديكتاتور.

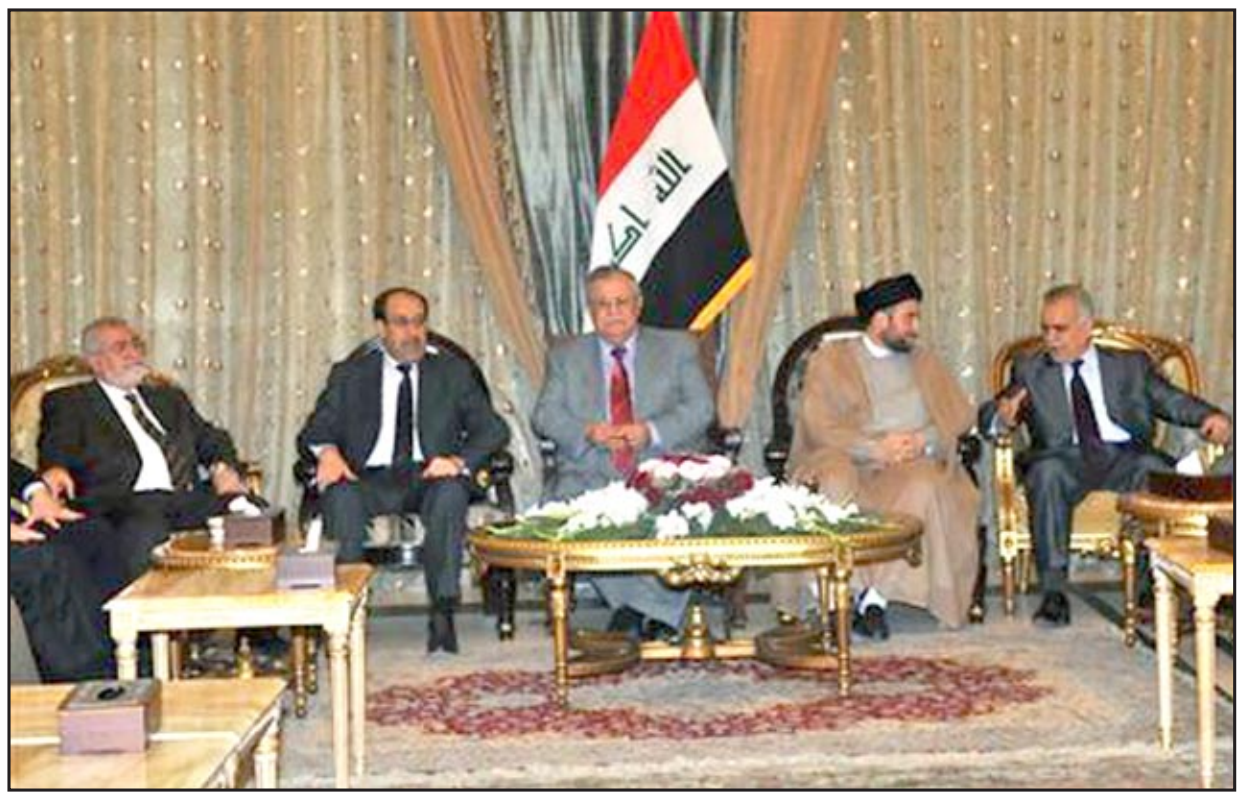

لقاء سابق لقادة الكتل

المالكي يدعو لاستئناف مجلس ديالى وإرجاع العراقيّة

المقاطعون للحكومة المحلّيّة: أعضاؤنا مطلوبون بـ(٤ إرهاب)

□ بغداد/ المدى

اوعز رئيس الوزراء نوري المالكي باستئناف اجتماعات مجلس محافظة ديالى بحضور ائتلاف العراقية، الا ان الاخيرة ابدت تخوفا من مذكرات اعتقال قالت انها صدرت بحقهم وفق المادة ٤ ارهاب.

وأفاد رئيس مجلس محافظة ديالى، ان رئيس الوزراء نوري المالكي طالب باستئناف اجتماعات مجلس المحافظة بمشاركة ممثلي القائمة العراقية، الا ان اعضاء العراقية ابدوا تخوفهم وأشاروا الى عدم استعدادهم لحضور جلسات المجلس.

واوضح طالب محمد، من كتلة التحالف الكردستاني، لوكالة كردستان للانباء بقوله" اننا تلقينا كتاباً رسمياً من رئيس الحكومة نوري المالكي، يقضي بدعوة ممثلي العراقية للمشاركة في اجتماعات مجلس محافظة ديالى، واستئناف دوامهم المعتاد في المجلس".

واضاف ان "عدداً من اعضاء المجلس اعرب عن تخوفه من المشاركة في اجتماعات المجلس في قضاء بعقوبة(مركز محافظة ديالى) ولذلك فهو يمتنع عن حضور الاجتماعات، الا في حال حصوله على ضمانة لتأمين حياته".

ولم تعرف العراقية بالدعوة الموجهة من رئيس الوزراء، غير انها تعاين موقفا من رئيس المجلس بشأن استئناف الاجتماعات.

وقالت عضو مجلس محافظة ديالى عن القائمة العراقية سهاد الحيالي اننا "لم نتلق خطاباً رسمياً حتى الان بشأن ضرورة عودتنا ومشاركتنا في اجتماعات مجلس المحافظة، وبانتظار موقف رئيس المجلس حيال دعوة رئيس الحكومة". وتساءلت بالقول "أية ضمانة لنا لحماية اروحنا، وبعض اعضاء المجلس قد صدرت بحقه مذكرات اعتقال وفق المادة (٤ ارهاب) ولذلك فانه معرض للاعتقال اذا عاد الى مجلس المحافظة".

واصدر مجلس محافظة ديالى في ١٢ كانون الاول الماضي قراراً بتحويل ديالى الى اقليم مستقل، وصدر القرار بغالبية اصوات الاعضاء الا ان بغداد رفضت القرار وقامت بارسال قوة عسكرية الى ديالى. يذكر ان نائب رئيس مجلس المحافظة علق في حديث سابق لـ(المدى) على عدم اشتراك القائمة العراقية التي تساند اعلانِ الإقليم، في جلسات الحكومة المحلية، موجهاً دعوة للعودة لكنه لم يعر اهمية لاستمرارهم في المقاطعة وقال صادق الحسيني" انا ادعوهم الى العودة لأن الحل في امور المحافظة في داخل المجلس لا خارجه، فالعراقية جمهورها ينتظر منها منفذا للخروج من الازمة".

التقرير الامني

مطالبات بنقل ملف بغداد الأمني من الدفاع إلى الداخليّة

استمرار استهداف زوار أربعينية الإمام الحسين وسقوط عدد من الضحايا

دعت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد إلى نقل الملف الأمني الخاص بالعاصمة من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية التي أكدت جاهزيتها لتنفيذ هذه المهمة عن طريق العمل المشترك بين الجيش والشرطة. وقال رئيس اللجنة عبد الكريم الذرب في حديث لاذاعة العراق الحر إن "اللجنة، كجهة رقابية، ترى أن هناك ضرورة لنقل الملف الأمني لمدينة بغداد إلى وزارة الداخلية في الوقت الحالي"، مشيراً الى "أهمية النظر في هذا الطلب من قبل رئيس الحكومة نوري المالكي".

تفتيش زوار كربلاء

□ بغداد/ متابعة المدى

من جهته قال وكيل وزير الداخلية لشؤون قوى الامن الساندة إن "وزارة الداخلية عملت وتعمل بشكل جدي وعلمي على رسم الخطط المهمة والاستراتيجيات الأمنية لهذا العام من خلال العمل المشترك بين الدفاع والداخلية، مؤكدا على ضرورة ان يكون هناك تعاون بين الجيش والشرطة في حفظ الامن الأشهر الستة المقبلة. وكان المتحدث باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا قال في تصريحات ان الحديث عن نقل مسؤولية الامن في المدن من عهدة وزارة الدفاع الى اجهزة وزارة الداخلية ما زال مبكرا، في ظل وجود تحركات لمجموعات مسلحة في مناطق لم يصل فيها الامن الى الحد المقبول، ما دفع لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب الى الذهاب الى تأييد بقاء الجيش في بعض مناطق بغداد من اجل المساهمة في حفظ الامن.

من جهته اكد نائب رئيس اللجنة عباس البياتي في حديث لاذاعة العراق الحر ان من الضروري بقاء قيادة عمليات بغداد التي تضم قوات مشتركة للجيش والشرطة كقوة تحمي العاصمة نظراً لكبرها، لافتاً الى ان أي نقل للملفات الامنية بين الدفاع والداخلية غير وارد في الوقت الحاضر. على الصعيد نفسه أفاد مصدر في شرطة محافظة كربلاء امس بأن ١٥ شخصا سقطوا بين قتيل وجريح حصيلة التفجيرين اللذين استهدفا زوار الأربعينية شمال كربلاء. وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "حصيلة انفجار العبوتين الناسفتين اللتين استهدفتا الزوار المتجهين سيرا على الأقدام إلى محافظة كربلاء، ظهر الأمس، في منطقتي الوند والحسينية، شمال كربلاء، بلغت مقتل شخصين وإصابة ١٣ آخرين بجروح متفاوتة".وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "سيارات الإسعاف نقلت الجرحى على مستشفى المسيب والحلة في محافظة بابل وجثتي القتيلين إلى دائرة الطب العدلي، فيما اتخذت القوات الأمنية إجراءات مشددة تحسبا لتفجيرات أخرى".

وشهدت كربلاء، امس انفجار عبوتين ناسفتين استهدفتا الزوار المتجهين سيرا على الأقدام إلى محافظة كربلاء في منطقتي الوند والحسينية، شمال كربلاء، مما أسفر عن مقتل وإصابة عدد من الأشخاص. وفي السياق ذاته أصيب سبعة من الزائرين بانفجار عبوة ناسفة شمالي محافظة بابل .وذكر مصدر أمني لوكالة كل العراق اليوم الأحد ان " عبوة ناسفة انفجرت على موكب حسيني اسفرت عن اصابة سبعة من الزائرين بجروح في مدخل قضاء المسيب شمالي محافظة بابل ".وأضاف ان " الشرطة طوقت مكان الحادث ونقلت الجرحى الى المستشفى لتلقي العلاج . بدورها فرضت الأجهزة الامنية حظراً على سير الدراجات النارية في قضاء النعمانية شمالي محافظة واسط لحين انتهاء الزيارة الاربعينية . وقال رئيس اللجنة الامنية في مجلس المحافظة خليل غفوري في بيان له حصلت المدى على نسخة منه ان " غرفة عمليات واسط قررت إعلان حظر سير الدراجات النارية ومن ضمنها التي تجر عربة صغيرة ويطلق عليها بالعامية تسمية [الستوتة] في قضاء النعمانية والنواحي التابعة لها شمال مدينة الكوت ضمن الخطة الامنية الخاصة بزيارة اربعينية الامام الحسين ".وأضاف ان " فترة الحظر بدأت منذ ظهر أمس الأول السبت وستنتهي مساء يوم السبت المقبل مشددا على انه " سيتم حجز الدراجة المخالفة وسائقها وإحالتهم للتحقيق ".

وفي تطور اخر أعلنت مديرية ناحية السعدية بمحافظة ديالى، أمس الأحد، أن مسؤول الحزب الشيوعي الكردستاني في المحافظة أصيب بانفجار عبوة ناسفة شمال بعقوبة. وقال مدير ناحية السعدية احمد الزركوشي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "عبوة ناسفة كانت موضوعة على جانب احد الطرق انفجرت، بعد ظهر الأمس، مستهدفة سيارة تعود لمسؤول الحزب الشيوعي الكردستاني في محافظة ديالى نصير محسن لدى مرورها في الضواحي الشرقية لناحية السعدية مما أسفر عن إصابته بجروح متفاوتة وإلحاق أضرار مادية بسيارته". وأضاف الزركوشي أن "قوة أمنية فرضت طوقا امنيا على منطقة الحادث ونقلت الجريح إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج، فيما فتحت تحقيقا لمعرفة ملابسات الحادث والجهة التي تقف وراءه".وشهدت محافظة ديالى، امس اعتقال خلية تابعة لتنظيم القاعدة مكونة من أربعة أشخاص كانوا يخططون لاستهدف زوار أربعينية الإمام الحسين في منطقة الحديد.

تصريح وتعليق

العراقيّة تتعّهد بتعطيل العمل التشريعي

كشف النائب عن ائتلاف العراقية قصي جمعة عن نية القائمة العراقية الانسحاب من الحكومة أو العمل على تعطيل عمل البرلمان التشريعي في حال عدم تنفيذ مطالب العراقية.

وقال جمعة في تصريح نقلته الوكالة الاخبارية للانباء امس: إن العراقية دخلت الحكومة على أساس الشراكة الوطنية و اتفاقية أربيل وعليه لدى القائمة العراقية استحقاقات يجب أن تأخذها.

وأضاف: إن العراقية علقت عضويتها داخل مجلس النواب لحين الاستجابة لمطالبها، و هناك ردود أفعال إيجابية من الكتل السياسية لكنها ليست بالمستوى المطلوب الذي نرغب به لذلك ستستمر العراقية بتعليق عضويتها لحين الاستجابة لمطالبها او رسم خارطة طريق لتحقيق المطالب.

وبين النائب عن ائتلاف العراقية: إن جميع الخيارات مفتوحة أمام العراقية ومنها الانسحاب من الحكومة أو العمل على تعطيل عمل البرلمان التشريعي وغيرها من الخيارات الاخرى.

يذكر ان التهديد باسقاط الحكومة ليس الاول من نوعه الذي تطلقه العراقية اذ ذكر رئيس القائمة اياد علاوي انه عازم على الاطاحة بالمالكي والطلب من الائتلاف الوطني بتقديم مرشح اخر الامر الذي عده المراقبون ان العراقية تحاول اعطاء هذا المنصب الى زعيم التحالف الوطني ابراهيم الجعفري او نائب رئيس الجمهورية المستقيل عادل عبد المهدي.

دولة القانون: العمليّة السياسيّة ليست ملكا لعلاوي

قال عضو ائتلاف دولة القانون المنضوية داخل التحالف الوطني ابراهيم الركابي ان العملية السياسية ليست ملكا للعراقية ولا زعيمها اياد علاوي حتى تعطل عمل البرلمان او الحكومة.

واضاف الركابي في تصريح للمدى ان ما تقوم به القائمة العراقية كرد فعل هو يعتبر خيانة للناخبين الذين ادلو بأصواتهم ، واتهم الركابي القائمة العراقية تفتعل الأزمات متحججة بعدم تنفيذ اتفاقية اربيل التي توضح ان اكثر مطالبها هي مخالفة للدستور ، مشيرا الى ان الفترة المقبلة هي بحاجة الى معالجة قانونية لا تصريحات اعلامية وتهديدات من نواب العراقية ، معبرا ان ما تشهده الساحة السياسة هي مخلفات للتوافقات السابقة وهذه المرحلة هي اكثر المراحلة التي تحتاج الى حوارات واضحة وصريحة بين الفرقاء السياسيين وان التحالف الوطني بشكل عام ودولة القانون بشكل خاص لا تزال مؤمنة بحكومة الشراكة والعراقية والتحالف الوطني والتحالف الكردستاني هم اساس لتلك الشراكة .

ويمر البلد بحالة احتقان سياسي غير مسبوقة بين الشركاء السياسيين، على خلفية اتهام الهاشمي بقضايا إرهابية، ومطالبة رئيس الوزراء نوري المالكي باستبدال نائبه صالح المطلك بعد وصفه للمالكي بـ"الديكتاتور"، فضلاً عن عدم تسمية مرشحي وزارتي الداخلية والدفاع الذي جاء عبر اتفاقية أربيل التي أنتجت حكومة أطلق عليها تسمية الشراكة الوطنية.